



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة بحثية

تحليل تأثير الإنفاق العام على مبيعات العملة الأجنبية

“الموازنة العامة الثلاثية حالة دراسية”

محمد هاشم حلو



الملخص التنفيذي

- يعدُّ الإنفاق الحكومي من الأدوات التي تُستخدم في توجيه سياسات البلد الاقتصادية من خلال تلبية الحاجات الأساسية وتطوير الاقتصاد، كما يُعدُّ الدينار العراقي العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في تعاملاته اليومية، وإن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بشكل كبير للعديد من العوامل المؤثرة عليه منها عوامل نقدية وأخرى مالية.

- إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة عرض النقد مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم مما يؤثر سلباً على قيمة الدينار العراقي وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، ونتيجة لذلك يتدخل البنك المركزي من خلال مبيعات العملة الأجنبية لامتناس فائض السيولة أي تعقيم المعروض النقدي عبر بيع الدولار مقابل الدينار.

- كما إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة العملة المصدرة خاصة إذ كان هناك عجز في الموازنة العامة ويتم تمويل هذا العجز بواسطة الدين العام الداخلي عن طريق حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي وهو ما يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد نتيجة للسياسة المالية التوسعية.

- العلاقة بين الإنفاق العام ومبيعات العملة الأجنبية هي نتيجة لاحتكار الحكومة للعملة الأجنبية من جانب، واحتكار البنك المركزي للدينار من جانب آخر، وإن غالبية النفقات العامة هي بالدينار المحلي، بينما غالبية الإيرادات العامة هي بالدولار الأمريكي، لذا تعمل الحكومة على مبادلة الدينار بالدولار لدى البنك المركزي لغرض الإيفاء بالتزامات الموازنة العامة الجارية والاستثمارية.

السياق

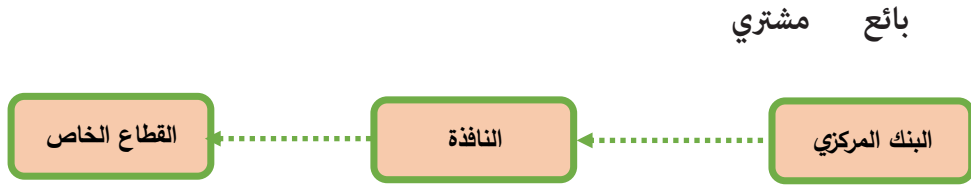
أولاً: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام ومبيعات العملة الأجنبية

يستخدم العراق نافذة بيع العملة بهدف التدخل في سوق العملة الأجنبية وأيضاً بهدف تمويل عمليات التجارة الخارجية، إذ يمكن تعريف نافذة بيع العملة (Conception of Currency Auction) بوصفها آلية تتبعها مجموعة من البنوك المركزية وأيضاً هي إحدى أدوات التدخل في سوق الصرف الأجنبي من أجل تغطية فجوة الطلب المحلي على العملة الأجنبية ومن ثم استقرار سعر الصرف⁽¹⁾، وهناك عدة آليات لعمل نافذة بيع العملة الأجنبية، ومنها نافذة العملة ذات الاتجاهين وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف بائعاً ومشترىً بصورة مباشرة وبالنسبة التي تحقق الهدف المحدد مع ضمان الاستقرار في سعر الصرف، أما الآلية الثانية التي تتمثل نافذة العملة ذات الاتجاه الواحد التي تسمى بـ (نافذة بيع العملة) هي المتبعة من قبل المركزي العراقي، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف بائعاً، وتدخل البنك المركزي في هذه الحالة يكون باتجاه واحد من أجل تلبية الطلب المحلي على العملة الأجنبية لغرض الاستيراد، ومن هنا فإن الحكومة تعمل على احتكار مصادر عرض العملة الأجنبية وهذا ينطبق بشكل كبير على جميع البلدان الريعية التي تعاني من اختلال في الهيكل الاقتصادي ولديها قصور في جانب الإنتاج المحلي لذا هي تعمل على تلبية الاستهلاك من خلال الاعتماد على الاستيراد من الخارج، وعندها يقوم البنك المركزي بعملية بيع العملة الأجنبية إلى القطاع الخاص عن طريق المصارف التجارية بسعر معلن عنه مسبقاً لأنه المحتكر الرئيس لمصدر العملة الأجنبية، ومن هنا تصبح نافذة العملة هي سوق الصرف الأجنبي والبنك المركزي هو المؤثر الأساسي في تغيرات سعر الصرف⁽²⁾.

1. Cuevas, Con Alfredo and Werner Alejandro M. (2001) "The Mexican Experience with a Floating Exchange-Rate Regime" IMF work paper, Washington DC.

2. علي محسن العلاق، (2015)، الاحتياطات الأجنبية ونافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي، بحث منشور، البنك المركزي العراقي.

الشكل (1) آلية نافذة بيع العملة ذات الاتجاه الواحد



المصدر: من إعداد الباحث

ولابد من الإشارة إلى أن إيرادات النفط الخام تحكم الإنفاق العام الذي يعين الطلب الكلي الفعال بالتناسب عبر آلية المضاعف، إذ عندما يتحرك الإنفاق العام إلى الأعلى كما هو الحال في العراق مع تعاقب الموازنات المالية العامة، يرتفع الطلب الكلي الفعال إلى مستوى جديد لينسجم مع الاستهلاك والاستثمار الحكوميين، ويوزع الحجم الجديد من الطلب الكلي على مختلف أصناف السلع والخدمات، منها تنتج في الداخل ومنها تستورد من الخارج.

ومن هنا فإن هناك علاقة واضحة بين الإنفاق العام ومبيعات العملة الأجنبية، إذ إن وجود مورد نفطي مرتفع ← زيادة الإنفاق الحكومي ← زيادة الطلب الكلي الفعال ← توليد ضغوط تضخمية بسبب محدودية الطاقة الإنتاجية المحلية ← ارتفاع تكاليف الإنتاج بالعملة المحلية مع سعر الصرف الثابت ← تزداد تكاليف الإنتاج بالعملة الأجنبية ← تنخفض القدرة التنافسية وينحسر الاستثمار ثم القاعدة الإنتاجية ← يزداد الميل للاستيراد والاستثمار في الخارج ← ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية⁽³⁾.

وثمة صلة بين الإنفاق الحكومي وسوق الصرف غاية في الأهمية، وهي أيضاً نابعة من الخاصية النفطية، إذ يعتمد في تمويل الموازنة العامة على مورد النفط، وهو بالعملة

3. محمود محمد داغر، (2018)، الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار السيسان للنشر والتوزيع.

الأجنبية، ولأن الإنفاق العام الداخلي بالدينار العراقي؛ تُبَادِل الحكومة دولارات النفط بالدينار لدى البنك المركزي، وبهذه الطريقة يحصل الأخير على ما يعادل الإنفاق الحكومي الداخلي السنوي، تقريباً، عملة أجنبية. وهكذا يصبح الإنفاق الحكومي الداخلي محدداً لعرض العملة الأجنبية في سوق الصرف عبر البنك المركزي الذي يستجيب لطلب القطاع الخاص حينما يصل إليه بواسطة المصارف. وإن الفرق بين مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية ومبيعاته للقطاع الخاص ينتهي إلى الاحتياطيات الدولية، ويستكمل منها العرض عند عدم كفايته. ويتراكم الفرق في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي وهي احتياطياته الدولية في وضع العراق وعادة تكون الثانية أكبر من الأولى في أغلب الدول لأن الاحتياطيات لا يشترط في تعريفها أن تكون مملوكة بالكامل للبنك المركزي.

ثانياً: تحليل انعكاسات الموازنة الثلاثية على مشتريات ومبيعات العملة الأجنبية

نتيجة للخصوصية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي باعتماده على الإيرادات النفطية، ارتبط تمويل الإنفاق العام بهذه الإيرادات، إذ يعمل البنك المركزي بشكل أساسي على مبادلة العملة المحلية مع وزارة المالية من أجل الحصول على العملة الأجنبية نظراً لتزايد طلب الحكومة على الدينار المحلي من أجل تغطية نفقاتها في الداخل وبذلك يزداد العرض النقدي، وبما أن العرض النقدي يتناسب طردياً مع الإنفاق الحكومي فهذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية، ونظراً لضعف الجهاز الإنتاجي وقلة المعروض من الناتج المحلي الإجمالي تتدفق هذه الآثار نحو سعر صرف الدينار العراقي الأمر الذي يتطلب تدخل البنك المركزي من أجل تعقيم المعروض النقدي عبر ضخ المزيد من العملة الأجنبية من أجل سحب فائض السيولة المتولدة عن الإنفاق العام، ومن هنا فإن البنك المركزي عندما يبيع الدولار فإنه يمارس سياسة نقدية وليست تجارية وذلك من أجل تخفيف الآثار التضخمية، ويلحظ من الجدول (1) زيادة مبيعات العملة الأجنبية خلال المدة

(2020-2024) إذ بلغ الإنفاق العام (198,910,343) ترليون دينار سنة (2023) مما أدى إلى ارتفاع مبيعات العملة الأجنبية إلى (56,103) مليار دولار وذلك بسبب زيادة تدفق النقد الأجنبي المدعوم بقوة تصرف الحكومة بإيراداتها من العملة الأجنبية المتأتية من عوائد المورد النفطي، وذلك من أجل تغطية الموازنة العامة بجانيها الجاري والاستثماري فضلاً عن تسديد التزاماتها الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع طلب الأفراد والمؤسسات على العملة الأجنبية من أجل تغطية حاجات متعددة، وفي عام (2024) ارتفع الإنفاق العام إلى (211,881,312) ترليون دينار ورافق ذلك ارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية إلى (80,969) مليار دولار ومعدل نمو مقداره (44.3%) وذلك لتلبية طلبات القطاع الخاص على العملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات، وبصفة عامة كانت مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي تفيض عن طلب القطاع الخاص، وتبدو مشتريات القطاع الخاص أكثر انتظاماً في صعودها من العملة الداخلة للبنك المركزي.

جدول (1) تطور النفقات والإيرادات العامة ومشتريات ومبيعات البنك المركزي

السنة	النفقات العامة (ترليون دينار)	الإيرادات العامة (ترليون دينار)	مشتريات البنك المركزي (مليار دولار)	مبيعات البنك المركزي (مليار دولار)
2020	76,082,442	63,199,689	30,730	44,080
2021	164,206,006	93,159,954	45,997	37,094
2022	116,959,581	161,600,024	53,355	46,805
2023	198,910,343	134,552,919	64,000	56,103
2024	211,881,312	147,836,665	68,654	80,969

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة - البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ثالثاً: تأثير الموازنة الثلاثية على العملة المصدرة وعرض النقد

يؤثر الإنفاق العام على كل من العملة المصدرة وعرض النقد، إذ من التحديات المهمة هي علاقة الإنفاق الحكومي بالعملة المصدرة، إذ ترتفع العملة المصدرة بزيادة الإنفاق الحكومي في حال توازن الميزانية العامة، ولكن ترتفع العملة المصدرة بشكل أكبر عند حدوث العجز، نتيجة تغطية الفجوة التمويلية من قبل السياسة النقدية عبر حوالات الخزينة، وبسبب ريعية الاقتصاد العراقي هناك ضغط على قناة العملة المصدرة، وإن كان هناك توازن في كل من الميزانية العامة للحكومة وميزان المدفوعات، ولكن يكون الضغط أكبر على قناة العملة المصدرة عند حدوث عجز مزدوج ويهول هذا العجز من خلال الحوالات المخصصة، وأثر ذلك سيكون أكبر على الاحتياطيات وسعر الصرف، ونلاحظ من الجدول (2) مع تطور الإنفاق تطورَ العملة المصدرة من (66,031,234) ترليون دينار سنة (2020) إلى (100,543,204) ترليون دينار سنة (2024) وبمعدل نمو مقداره (52.2%)، ومن الانعكاسات المهمة للإنفاق العام هي تأثيراته على كل من الأساس النقدي وعرض النقد، والربط بين تلك العلاقات هو صافي الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي للحكومة وكذلك صافي الاحتياطيات الأجنبية، وانعكاس تلك العلاقات في جانب المطلوبات من خلال العملة المصدرة، والأثر يكون أكثر وضوحاً عند خصم حوالات البنك المركزي على قناة العملة المصدرة في فترة عجز الإيرادات عن تغطية النفقات الفعلية، وهذا يجعل عرض النقد متغيراً داخلياً يتحرك عبر أدوات السياسة المالية وليس السياسة النقدية، إذ نلاحظ من الجدول (2) ، مع تطور الإنفاق العام تطور عرض النقد من (103,353,556) ترليون دينار سنة (2020) إلى (151,958,229) ترليون دينار سنة (2024) وبمعدل نمو مقداره (46.9%).

جدول (2) تطور الإنفاق العام والعملة المصدرة وعرض النقد

السنة	النفقات العامة	العملة المصدرة (ترليون دينار)	عرض النقد M1
2020	76,082,442	66,031,234	103,353,556
2021	164,206,006	76,561,599	119,944,017
2022	116,959,581	87,561,568	146,487,925
2023	198,910,343	101,481,022	160,318,372
2024	211,881,312	100,543,204	151,958,229

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة - البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

رابعاً: تأثير الإنفاق العام على سعر الصرف

تعد النفقات الحكومية المحرك الرئيس للطلب المحلي الكلي على السلع والخدمات، وبما أن الطلب الكلي تابع للإنفاق الحكومي فإن تمويل النفقات العامة هو المسؤول عن التوسع في السيولة في العراق، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي شهدتها الموازنات العامة بعد عام (2003) فإنها لم تحقق التنمية المطلوبة وذلك بسبب قصور العرض المحلي عن احتياجات الطلب الناجم عن تزايد الإنفاق العام، وخاصة الإنفاق الجاري، انعكس هذا بدوره على زيادة الاستيرادات مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، حيث يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية التي تتغير في اليوم الواحد باستمرار استجابة لقوى عرض العملات والطلب عليها، وعليه فإن سعر الصرف مرة يكون متغيراً مستقلاً يؤثر في متغيرات تابعة ومرة يكون هو ذاته متغيراً تابعاً لمتغيرات حاصلة. وشهد سعر الصرف الرسمي تغييرين خلال الفترة (2020-2024) إلا أن الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي أخذت بالارتفاع وتطورت من (44) دينار عام (2020) إلى (190) دينار في عام (2024)، ومن هنا فإن

سعر الصرف يتأثر بالسياسة المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة، إذ إن أثر السياسة المالية التوسعية يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية والذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة المحلية أي (ارتفاع عدد الوحدات المطلوبة من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية) والعكس في حالة السياسة المالية الانكماشية.

جدول (3) تطور الإنفاق العام وسعر الصرف الاسمي والموازي

السنة	النفقات العامة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفرق بين سعر الصرف الاسمي والموازي
2020	76,082,442	1190	1234	44
2021	164,206,006	1460	1474	14
2022	116,959,581	1460	1482	22
2023	198,910,343	1310	1490	180
2024	211,881,312	1310	1500	190

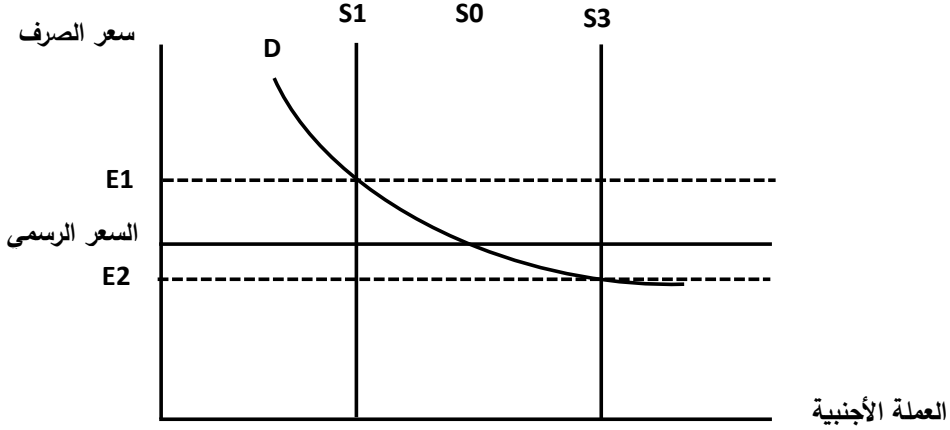
المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة - البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

خامساً: القيمة الحقيقية للدينار العراقي وتوازن سوق الصرف

ينظر إلى مستوى تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف على أنه يمثل الكفاءة، كفاءة سوق الصرف وسياسة سعر الصرف معاً، لكن الانحراف عن هذا المعيار واسع النطاق وفي كثير من الأحيان يتعذر إثبات وجود ميل متأصل للعودة إلى مستوى تعادل القوة الشرائية للتوازن في الأمد البعيد. وهناك مفهوم آخر لدراسة أداء سوق الصرف وسياسة سعر الصرف والذي يطلق عليه ضغوط سوق الصرف "Exchange Market Pressure" لتغيير سعر الصرف أو استنزاف الاحتياطيات الدولية لتثبيتته. وقد اتسعت الاهتمام بمفهوم ضغوط سوق الصرف نتيجة الرغبة لتحاكي أزمات العملة "Currency Crises" أو الخوف من انهيار العملات إلى ما يسمى هجوم المضاربة والذي يسمى "الهجوم الناجح" عندما يقود إلى انخفاض قيمة العملة.

وفي المقابل قد تتمكن السياسة النقدية من مقاومة المضاربة عندما تسمح برفد عرض العملة الأجنبية من الاحتياطيات الدولية أي تقايض الاحتياطيات الدولية باستقرار سعر الصرف. وهذا الشكل من التدخل يعتمد، منطقياً، على حجم الاحتياطيات الدولية وفائض الطلب والمدة الزمنية لاستمرار الفائض. ويوضح الشكل (1) العلاقة بين مبيعات البنك المركزي والكمية التوازنية، ومرة نستخدمه لتمثيل العلاقة بين مبيعات وزارة المالية للبنك المركزي ومبيعات الأخير للقطاع الخاص، نلاحظ أن سعر الصرف الرسمي يتمثل عند تقاطع منحنى الطلب (D) مع عرض العملة الأجنبية من البنك المركزي للقطاع الخاص (S0) ولو فرضنا انخفاض العرض إلى (S1) يصبح السعر التوازني (سعر السوق) (E1) ونقص العرض تمثله المسافة بين S0 و S1، أما لو باعت وزارة المالية المقدار (S0) فلا بد من استنزاف الاحتياطيات بالمقدار الذي تمثله المساحة بين S0 و S1، وعادة كانت مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي (S2) ومبيعات البنك المركزي إلى القطاع الخاص (S0) ولذلك تنامت الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي.

الشكل (1) عرض العملة الأجنبية والطلب عليها

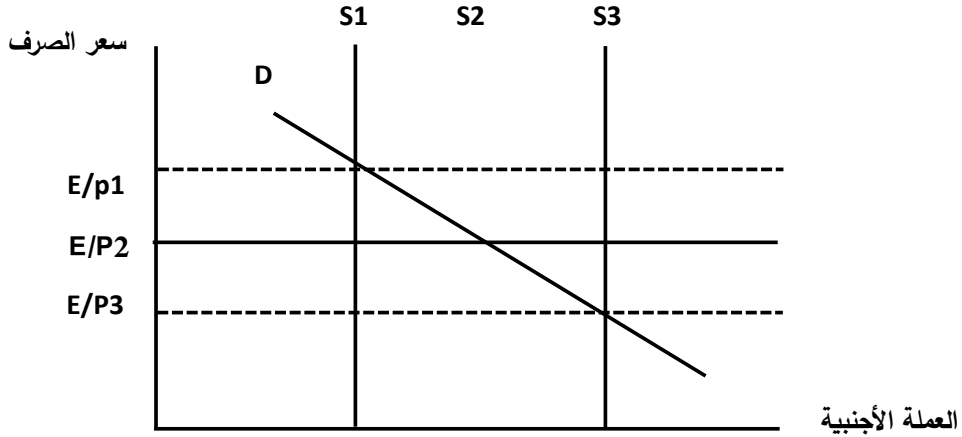


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد:

- Mankiw, G. (2009) "Macroeconomics", Harvard University, New York

ويشرح الشكل البياني أدناه قضية انخفاض القوة الشرائية لسعر صرف الدولار داخل العراق نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار في العراق إلى المستوى العام للأسعار في الخارج (P)، حيث إنَّ التصاعد من (P1) إلى مستوى أعلى منه (P2) ثم مستوى أعلى منه (P3) يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار، أي عندما يقاس الدينار والدولار بوحدات ثابتة القوة الشرائية، ونلاحظ فيما بعد أن سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي قد ارتفع بمعنى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار تجاه الدينار فأصبح أرخص، وبثبات العوامل الأخرى، يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، لأن العلاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والطلب على العملة الأجنبية، لذا يرتفع الطلب من (S1) إلى (S2) ومن ثم إلى (S3) وهذا ما يفسر الطلب على العملة الأجنبية في العراق.

الشكل (2) عرض العملة الأجنبية والطلب عليها والمستوى العام للأسعار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Mankiw, G. (2009) "Macroeconomics", Harvard University, New York

ومن هنا نُشير إلى أن العملة الأجنبية تعرض في العراق من نافذة البنك المركزي وهي المصدر الرئيس، أما الطلب على العملة الأجنبية، فيمكن تصنيفه إلى: استيرادات القطاع الخاص للسلع بمختلف أنواعها، واستيرادات القطاع الخاص للخدمات، التي يدخل ضمنها النقل والتأمين، في نطاق ضيق، وخدمات السفر والسياحة والعلاج والتعليم. والمصارف عادة ما تقوم بدور مزدوج فهي تشتري وتبيع لصالحها ولزبائنها في نفس الوقت، ولكن المصارف العراقية تقتصر على شراء العملة الأجنبية من البنك المركزي لزبائنها على الأغلب لأن مصدر العملة الأجنبية حكومي. في العراق يبقى سوق الصرف بسيطاً، أي القطاع الخاص يشتري من الحكومة عن طريق المصارف، ومن المستبعد حيابة العملة الأجنبية بقصد المضاربة، أي تحسباً لتغيرات السعر، بل قد يوجد من يشتري العملة الأجنبية بقصد إعادة البيع بسعر أعلى لأن المستفيد النهائي قد لا يستطيع الحصول على العملة الأجنبية

من مصدرها. ويفتقر العراق إلى وضوح قانوني وقواعد لتنظيم الصفقات الخارجية دخولاً وخروجاً، وأصبح من المفيد العمل على تشريع قانون شامل لتداول العملة الأجنبية والعمليات الخارجية الجارية والرأسمالية، ولا بأس من الاسترشاد بالتجارب المناسبة لدول أخرى، إن مثل هذا التشريع يقدم الأساس للوثائق والتقارير المطلوبة وتعريف المخالفات ويدعم أجهزة الرقابة بالصلاحيات.

الخاتمة

يوثر الإنفاق الحكومي على مبيعات العملة الأجنبية، إذ إن هناك علاقة موجبة تربطهما، لأن زيادة الاحتياطات الناجمة عن زيادة العوائد النفطية تؤدي إلى زيادة مبيعات العملة الأجنبية وذلك من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي من جانب، ومن جانب آخر لتوفير السيولة للحكومة لغرض الإيفاء بالتزامات الموازنة الجارية والاستثمارية. ولتقليل ضغط الإنفاق العام على مبيعات البنك المركزي يتطلب توجيه وضبط الإنفاق الحكومي من خلال وضع معايير محددة لأوليات الإنفاق العام لأنه يعد العامل الرئيس في تحديد الطلب الكلي، وذلك من أجل خفض الطلب على الاستيرادات، ونظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك على الاستثمار يتحول القسم الأكبر منه إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تمول عن طريق الاستيرادات عبر مبيعات العملة الأجنبية، وبات من الضروري تنويع مصادر العراق من العملة الأجنبية، بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي، بالإضافة إلى تعزيز دور السياسة الضريبية والكمركية من أجل تمويل الموازنة العامة بموارد إضافية وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، وأخيراً لا بد من وضع منهاج استيراد واضح لضمان استيراد السلع الضرورية والسلع الإنتاجية ضمن أولويات حاجة البلد والحد من استيراد السلع الكمالية غير الضرورية التي أسهمت في استنزاف العملة الأجنبية.

المصادر والمراجع

- (1) علي محسن العلق، (2015)، الاحتياطات الأجنبية ونافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي، بحث منشور، البنك المركزي العراقي.
- (2) محمود محمد داغر، (2018)، الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار السيسبان للنشر والتوزيع.
- (3) وزارة المالية، دائرة الموازنة، قانون الموازنة العامة الاتحادية، سنوات مختلفة.
- (4) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية، سنوات مختلفة.
- (5) Cuevas, Con Alfredo and Werner Alejandro M. (2001) "The Mexican Experience with a Floating Exchange-Rate Regime" IMF work paper, Washington DC.
- (6) - Mankiw, G. (2009) "Macroeconomics", Harvard University, New York.

هوية البحث

اسم الباحث: محمد هاشم حلو - طالب دكتوراه في الجامعة المستنصرية

عنوان البحث: تحليل تأثير الإنفاق العام على مبيعات العملة الأجنبية "الموازنة العامة
الثلاثية حالة دراسية"

تأريخ النشر: نيسان - أبريل 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org